الموقع الرسمي للأستاذ
الدكتور محمد الناصري

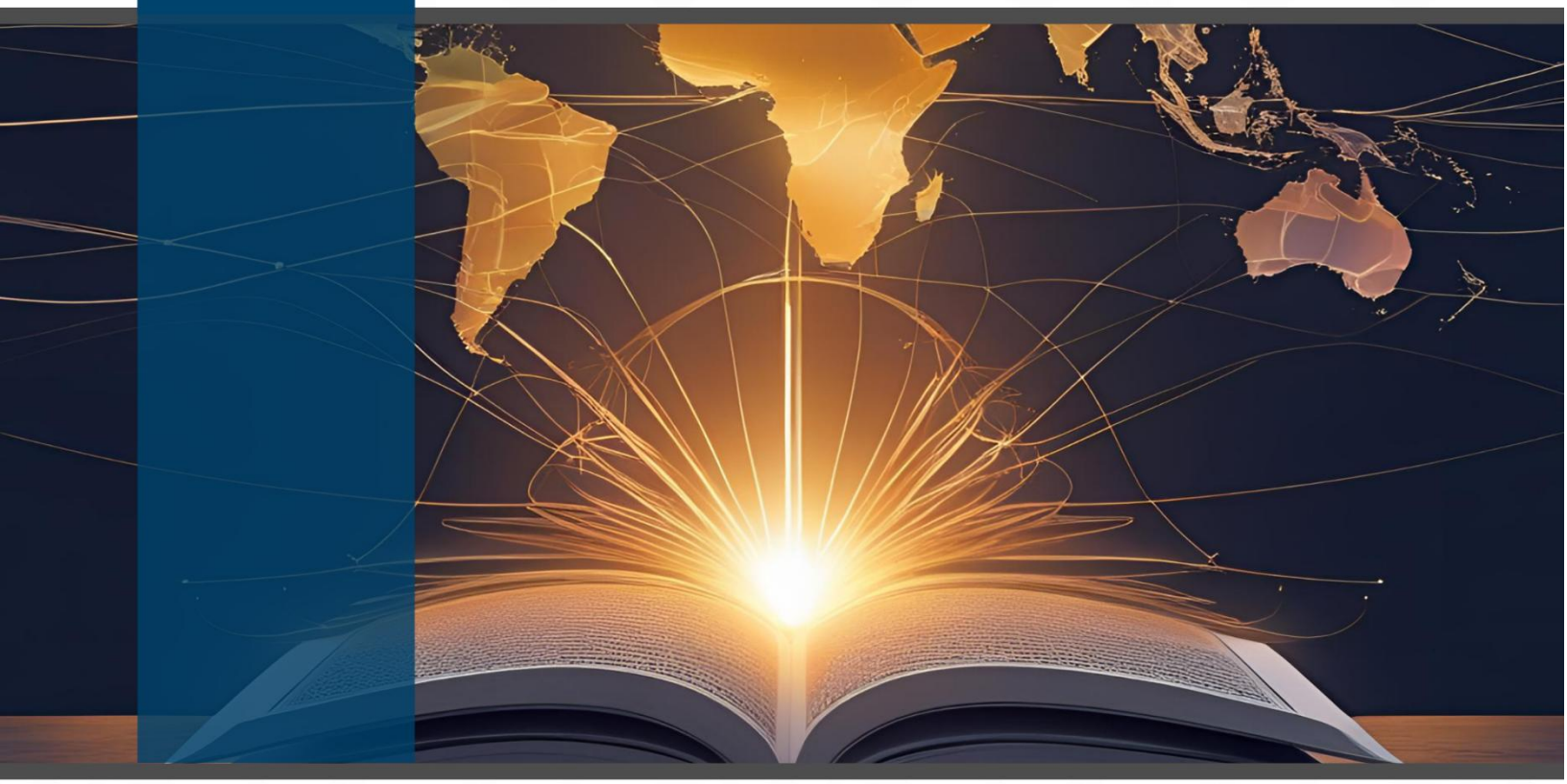

الإصلاح المنهجي للفكر الإسلامي المعاصر ومقتضيات السياق الكوني

مقابلة الدكتور محمد الناصري مع الدكتور فتحي ملكاوي

www.mohammedennassiri.ma

◀ الإصلاح المنهجي للفكر الإسلامي المعاصر ومقتضيات السياق الكوني: مقابلة الدكتور محمد الناصري مع الدكتور فتحي ملكاوي

◀ أجرى الحوار الدكتور محمد الناصري، أستاذ الفكر الإسلامي، جامعة السلطان مولاي سليمان، المغرب.

✦ أولاً: تعدّون أستاذي من ضمن زمرة العلماء الذين تجاوزا دائرة العلوم الحقة، إلى أفق معرفي أرحب وأوسع، أبنتم عن إحاطة علمية موسوعية، بقضايا العلوم الشرعية، والتربية، والفلسفة التربوية، والمنهج العلمي، وقضايا النهوض الحضاري والتفاعل الثقافي بين الشعوب والأمم...حبذا أستاذي لو أطلعتم القارئ الكريم عن محددات ودوافع هذا الانفتاح، وعن أهم المحطات العلمية الفارقة، التي حكمت مسار تبلور شخصيتكم العالمة.

تكرر توجيه السؤال المتعلق بحقيقة تنوع تخصصي الأكاديمي، واهتماماتي الثقافية والفكرية في الدائرة الإسلامية. وذلك بالإشارة إلى أن دراستي الجامعية الأولى كانت في العلوم الطبيعية في تخصصي الكيمياء والجيولوجيا، (بكالوريوس في جامعة دمشق) ودراستي الجامعية الثانية في العلوم الطبيعة ومناهج تدريسها (دبلوم عالي في بريطانيا)، ودراسة الجامعية الثالثة في علم النفس التربوي (ماجستير في الأردن)، ودراستي الجامعة الرابعة (دكتوراه في التربية العلمية وفلسفة العلوم مع ثلاث تخصصات فرعية في مناهج البحث العلمي).

لم أكن أنتبه لحقيقة التنوع والتعدد أو أفكر في قيمة ذلك إلا بعد تعدد المرات التي سئلت فيها عنها. فبدأت أفكر في طبيعة الخبرات المتنوعة في هذه التخصصات، وطبيعة الخبرات المتنوعة في اختلاف الجامعات والبلدان والنظم الجامعية، ما لها وما عليها.

والحقيقة أنني طالما شعرت بأنّني لم أحظ بالفرصة الدراسية الأفضل، وهي التعمق في تخصص واحد والإنجاز المتميز فيه. فقد أمضيت خمس سنوات وأنا لا أستفيد من فرص كانت تتاح للدراسات العليا في غير تخصص الكيمياء. وكنت ألوم من كانوا أساتذتي في الكيمياء والفيزياء والرياضيات عندما واصلوا دراساتهم العليا في علم النفس أو في التربية بأنهم أضاعوا على أنفسهم وعلى وطنهم التعمق والتبحر والإنجاز في التخصصات العلمية، التي كنت أراها باب التقدم في بناء الأوطان.

ثم إنّني لا أدّعي لنفسي صفة: "إحاطة علمية موسوعية" (كما وردت في السؤال)، في أي من التخصصات التي مررت عليها، فالتنوع في حالتي وربما حالة أمثالي كان من قبيل ما أتاحته الظروف، وليس الرؤية الاستراتيجية المبنية على خطةٍ مرسومة وأُفُقٍ علمي. ولا أزال أرى أنَّ على أصحاب القرار بناء هذا الرؤية الاستراتيجية، للتأكد من أنَّ الوطن بحاجة إلى تخصصات عميقة في كل علم من العلوم، وتوظيف هذه الخبرة المتخصصة في دفع حركة التقدم في الوطن، وتقديم الحوافز الكافية للعلماء للبقاء في تخصصاتهم، بدلاً من إشغال العلماء بالمناصب الإدارية.

هاتف: 00201115533255
رنامة-journal@rama-center.com :البريد الإلكتروني

ومع ذلك فكنت أحاول أن أحسن توظيف الفرصة المتاحة، بدلاً من التطلع إلى فرص يبدو أنها ليست لي، إيماناً بأنَّ ما فاتني لم يكن مقدراً لي، وما أصابني هو جميلُ اختيارِ الله لي. وأشعر الآن أنَّ من فضل الله عليّ ما أتاحه لي من الجمع بين ثلاثة مجالات كانت خيراً على خير إن شاء الله: التخصص العلمي، والعمل التربوي، والتوجه الإسلامي.

ومن المؤكد أنَّ هذا التنوع كان مفيداً في توسيع آفاق النظر، وطرق التعامل مع الموضوعات المختلفة. فقد كنت ألاحظ قيمة التخصص في العلوم الطبيعية فيما يميزني من بعض زملائي في التخصصات الأخرى، ليس في المعرفة المتخصصة فحسب، وإنما في الطريقة التي تتشكل فيها رؤية العالَم بأبعاده الطبيعية والاجتماعية والنفسية، فالمتخصص في العلوم الطبيعية يكون –غالباً– أكثر ميلاً إلى الانضباط المنهجي، والنظر النقدي، والتفكير السببي، والتجريب العملي، وفي الوقت نفسه إلى الشعور بالتواضع المعرفي والحاجة إلى تعلّم المزيد عن الأشياء والأحداث والمواقف، وعلاقاتها في الواقع الاجتماعي والحياة العملية. وأستدرك هنا لأقول إنّ اكتساب هذه الخصائص في شخصية الإنسان ليست مقصورة على عامل التخصص العلمي؛ إذ ثمة عوامل أخرى.

ارتبط تخصصي العلمي بحاجة الميدان التعليمي إليه في التعليم المدرسي، ثم في إعداد معلمي العلوم قبل الخدمة، وإعداد معلمي العلوم أثناء الخدمة، وتأليف كتب العلوم المدرسية، فكانت هذه الميادين المختلفة، التي خدمت فيها في وزارة التربية والتعليم الأردنية مصدراً لخبرات متنوعة على مدى اثني عشر عاماً، حرصت خلالها (عن قرار شخصي) البقاء في ميدان التعليم في الأردن، لملاحظتي أن عملية خروج المعلمين الأردنيين المؤهلين وأصحاب الخبرة إلى بلدان أخرى أو إلى مجالات عمل أخرى كان نزيفاً متواصلاً للكفاءات والخبرات، ولا سيما الخبرات المصحوبة بالالتزام الإسلامي، وقد كان ذلك النزيف يؤدي إلى إشغال الميدان التربوي باستمرار بسد الحاجات المتجددة في التوسع الكمي في التعليم، وصعوبة ملحوظة في الاهتمام بالتحسين النوعي.

أما التوجه الإسلامي فكان بفضل الله سبحانه نشأة مبكرة في البيت، واستفادة مما كان يتاح من التواصل مع المعنيين بهذا التوجه. ولا أستطيع هنا أن أشير إلى أي عامل محدد أسهم في هذا التوجّه غير فضل الله سبحانه، فقد كانت البيئة في الغالب غير مواتية للالتزام الديني، وكأن الله سبحانه كان ييسر لي فرصاً متلاحقة ويدفعني لاغتنامها، وكانت كل فرصة تقود إلى ما بعدها، فعُرفت مبكراً بهذا التوجه الإسلامي، وكنت أشعر بأن عليّ ألّا أخيب ظن من يظن بي خيراً.

وهذا التوجه الإسلامي المبكر هو الذي قادني إلى تعرف الجماعة التي عرفت فيما بعد بجماعة الفكر الإسلامي أو مدرسة إسلامية المعرفة، فكانت المعرفة النظرية عن بعد بأعمال هذه الجماعة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ثم المعرفة المباشرة، أثناء دراستي في بريطانيا 1971-1972، ثم في أمريكا 1978-1984م ثم الاشتراك العملي في برامج تلك المدرسة من عام 1987م حتى الآن؛ أقول كانت هذه المعرفة سبباً في استقالتي من التعليم الجامعي بعد خبرة اثني عشر عاماً، وتفرغي الكامل لنشاطات هذه المدرسة الفكرية الإسلامية منذ عام 1996م حتى الآن.

وقد وفّرت لي هذه العلاقة تجربة غنية في التواصل مع علماء ومفكرين، وخبرات مفيدة في إدارة الدورات والمؤتمرات، وتطوير البرامج البحثية والتعليمية في مجالات الفكر الإسلامي، فضلاً على خبرة مناسبة في تحرير أعمال المؤتمرات وتوثيق خبرات الدورات والمؤتمرات وأعمال النشر في الكتب والمجلات، ورئاسة تحرير المجلات الناطقة بالإنجليزية والعربية. وكان آخر المطاف في هذه الخبرات أن تفضل عليّ الإخوة في إدارة المعهد بإعفائي من المسؤوليات الإدارية والتفرغ للتأليف والكتابة، فلا أزال أنجز بفضل الله تعالى -في المتوسط- كتاباً كاملاً، وبحثاً أو بحثين في كل عام، من الأعوام الاثني عشر الأخيرة، توزعت موضوعاتها على قضايا الفكر الإسلامي المعاصر، في مجالات المنهجية الإسلامية وتطبيقاتها في التعامل مع التربية والقيم والبناء الفكري والحضاري. وأسأل الله حسن الختام.

✦ ثانياً: من خلال مراجعة سريعة لمتنكم الفكري، نلحظ الاهتمام الكبير بقضية التكامل المعرفي والمنهجية الإسلامية. ما مفهومكم للتكامل المعرفي؟ وما هي أسسه المرجعية عندكم؟ وما متطلبات تحقيق هذا التكامل؟ وما هي خصائص التكامل المعرفي في مجالات: التفكير والبحث والسلوك؟

مسألة التكامل المعرفي عندي مسألة بدهية، كنت أستشعرها منذ بدأت الوعي في هذه الحياة، وكانت تتمثل في حضور التوجه الديني الإسلامي في ظروف الحياة. فأذكر تماماً كيف كنت أستغرب من أطفال مسلمين مثلي، لا يصلون، وأن منهم من يسرق ويكذب ويفتري. ويتفاخرون بقدرتهم على السرقة وعلى الإيقاع بالآخرين، لماذا لا يخافون الله! وفي دراستي الجامعية الأولى ساعدني كثيراً أن صلتي بالقرآن الكريم كانت قوية، فكنت أمارس التكامل بين ما أتعلمه عن تطور نظريات تركيب المادة وتحولاتها في تخصص الكيمياء، ونظريات نشأة الكون وتشكل الأرض وتطور الأحياء، في تخصص الجيولوجيا، فأستذكر الآيات القرآنية ذات الصلة بما أتعلمه، ولا أجد مشكلة في استيعاب ذلك في نظرتي الدينية القرآنية، فإن كانت النظرية العملية صحيحة فهي تمثل إرادة الله في

الخلق، وإن كانت غير صحيحة، فسوف يتم تعديلها أو إلغاؤها، فكل النظريات العلمية تتغير. وهكذا يتواصل نمو المعرفة العلمية باستمرار. وكنت أمارس التكامل بين البعد الديني الإيماني وصياغة المعرفة العلمية فيما أكتبه من الكتب المدرسية في موضوعات العلوم الطبيعية، فأثناء عملي في التعليم المدرسي والتعليم الجامعية شاركت في كتابة ستة عشر كتاباً مدرسياً لطلبة المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية، فضلاً عن كتاب دليل المعلم المرفق ببعض تلك الكتب. وأذكر أنني عندما كنت عضو الكيمياء في قسم المناهج في وزارة التربية والتعليم عام 1971م، وضعت دليلاً لما كان يسمى التحديث العلمي لكتب العلوم المدرسية من اثني عشر بنداً.

وكان الدليل يتضمن: ضرورة مواكبة المعرفة العلمية المتجددة، وإضافة معلومات عن مكان الموضوع في التراث العربي الإسلامي، وبعض أعلامه، وتطبيقات الموضوع في الحياة اليومية في الأردن، وما إذا كان ثمة آيات قرآنية أو أحاديث نبوية أو نصوص من التراث ذات صلة بالموضوع، وصور فوتوغرافية، ومخططات وجداول ورسومات تنظم المادة وتيسر رؤيتها بصورة كلية، وصور وبيانات عن العلماء، الذين يأتي ذكرهم في مادة الكتاب... إلخ. والحقيقة أن شيئاً من ذلك لم يكن متوفراً في الكتب المدرسية في مواد العلوم، ربما لسيطرة التمييز والفصل بين الثقافة العلمية والثقافة الإنسانية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين.

لكن التأصيل العلمي لمسألة التكامل أصبح ضرورة من ضرورات الدعوة إلى إسلامية المعرفة، فكثيراً ما أسيء فهم مشروع إسلامية المعرفة في المجال العلمي الأكاديمي. وعندما بدأتُ في تنظيم دورات تدريبية في مطلع تسعينيات القرن العشرين كانت الدورة تعقد تحت عنوان إسلامية المعرفة، ثم حولتُها إلى عنوان المنهجية الإسلامية، ثم أجريت في إحدى الدورات عام 1998م، حواراً تدريبياً مع المتدربين بين ثلاث مصطلحات: إسلامية المعرفة، المنهجية الإسلامية، التكامل المعرفي. وكانت الصيغة التي حاولت بناءها بطريقة بسيطة: إسلامية المعرفة مشروع إصلاح فكري على الأمة أن تقوم به للنهوض الحضاري، الذي يربط بين المعرفة الإسلامية والمعرفة البشرية المعاصرة. والمنهجية الإسلامية هي منهج عمل العقل المسلم في القيام بهذا الربط، والتكامل المعرفي هو هذه المنهجية.

ويعني التكامل المعرفي تحديداً ثلاث عمليات تكاملية: تكامل مصدري اكتساب المعرفة: الوحي (قرآناً أو سنة) والعالَم (الطبيعي والاجتماعي والنفسي)، وتكامل أداتي اكتساب المعرفة: الحس والعقل، وتكامل المصدرين مع الأداتين.

وكل ذلك اعتماداً على حقيقة فطرية في تكوين الإنسان وهي أن ما من آية من آيات الوحي إلا ولها موضوع، هو شيء أو أمر من أمور العالم الطبيعي أو الاجتماعي أو النفسي، وليس ثمة شيء أو أمر إلا وللوحي

فيه حكم بالحل أو الحرمة أو الإباحة، وثمة فقه للنص، وفقه للواقع، وفقه لتنزيل النص على الواقع. ومن الحقائق الفطرية في خلق الإنسان كذلك عدم إمكانية عمل الحس دون العقل، واعتماد التصور العقلي على ما يدركه الحس أو يتجاوزه. ومن الحقائق الفطرية في الخلق الإنساني أن اكتساب المعرفة من مصادرها لا يكون إلا بأداتيها. وكل ذلك يتم في المنهج الإسلامي لأغراض ومقاصد مشروعة.

فتكامل المعرفة هو تكامل في عمليات اكتساب المعرفة من مصادرها بأساليبها لمقاصدها. وكل ذلك يتم فعلاً بصورة من الصور أولاً عند الإنسان في تفكيره، فالإنسان المسلم عندما يواجَه بأمر من الأمور يحاول (وعليه أن يحاول) استيعاب الأمر جيداً والتحقق منه بقَدْره ووزنه الحقيقي دون تهويل أو تهوين، وأهميته وضرورته، ومجالات عمله، فلا يذهب تفكيره بعيداً عن هذه المواصفات. والإنسان المسلم يستحضر في تفكيره في الوقت نفسه مسؤوليته في فهم الموضوع وموقعه من مرجعيته الإسلامية وما يتصل به من أحكام. وهذا هو التكامل المعرفي في التفكير. وهو أمر طبيعي في تفكير الإنسان المسلم.

وهذا الأمر الذي جرى التفكير فيه على الصورة السابقة هو المشكلة التي على الباحث أن يتصدى لبحثها، فكل ما قلناه في الصورة السابقة لا بد أن يمارسه الباحث في معالجة تلك المشكلة. لكن الأمر لا يقف بالباحث عند التفكير، بل يتجاوزه حين يجمع ما يلزم من بيانات ويصنفها ويحللها ويستخلص منها نتائج، ويصوغ هذه النتائج بصورة قابلة للاختبار والتفسير، ثم يقارنها بما وصلت إليه بحوث أخرى، ويبني عليها من التطبيقات والمواقف العملية والتوصيات ما يجعل للبحث قيمة علمية وعملية.

✦ ثالثاً: ذهبتم في كتابكم الموسوم: بـ"منهجية التكامل المعرفي: مقدمات في المنهجية الإسلامية"؛ إلى أن التكامل المعرفي يعدّ مشروعاً فكرياً للإصلاح والنهوض الحضاري. لكن كيف لمنهجية التكامل المعرفي أن تحقق هذا المبتغى في ظل إكراهات العولمة التنميطية الكاسحة ذات التوجه المادي الصرف؟ وهل من سبيل إلى ترشيد الفكر العولمي والإفادة منه انطلاقاً من منهجية التكامل المعرفي؟ بتعبير آخر ما الذي يمكن أن تقدمه منهجية التكامل المعرفي للحضارة المعاصرة على المستوى المعرفي، مع العلم أنها حضارة علم بامتياز؟

إذا كان التكامل المعرفي هو ممارسة للمنهجية الإسلامية في التعامل مع المسائل والموضوعات والمواقف في مشروع التجديد والإصلاح والنهوض الحضاري للأمة المسلمة، فإنّ ذلك يتوجّه أساساً إلى الداخل الإسلامي. وهو تجديد وإصلاح في ميادين العلم كلها، في علوم الشريعة والعلوم الطبيعية والاجتماعية، والمسألة هنا ليست

أولويات، وإنما هي مسارات يتوجه فيها صاحب كل تخصص لممارسة التجديد والإصلاح في العلم الذي تخصص فيه. وإذا كان لظاهرة العولمة من الضغوط والسلبيات التي تحاصر التوجهات الدينية، فإن لها في الوقت نفسه بعض الحسنات، ولا سيما اليسر والسرعة التي يتم فيها التواصل بين ثقافات الشعوب. فلم تعد المجتمعات المسلمة بعيدة عن خبرات المجتمعات الأخرى. وقد وجدنا أن وسائل الإعلام الدولية حريصة على نقل الأخبار والأحداث، التي تقع في المجتمعات الإسلامية. فلو تخيلنا أنَّ مجتمعاً إسلامياً قد قطع أشواطاً في النهوض الحضاري، فإنَّ ذلك سيكون خير دعوة وأفضل بلاغ عن الإسلام والمسلمين. فالعالَم اليوم يريد أن يرى الإسلام لا أن يسمع عنه، وكل صورة إيجابية عن الإسلام والمسلمين، يراها العالم، سوف تحدث أثراً إيجابياً في رؤية العالَم ومواقفه، وسوف تسهم في ترشيد الحضارة العالمية.

✦ رابعاً: كيف تنظرون إلى واقع العلوم الإسلامية؟ وما السبيل إلى تجديدها وانفتاحها واستفادتها من مناهج وعلوم العصر؟

إذا كان المقصود بالعلوم الإسلامية ما أسميه: "علوم الشريعة" وما يسميه آخرون: "معارف الوحي"، فلست الشخص المناسب للإجابة عن هذا السؤال. ومصطلح العلوم الإسلامية أو العلوم الشرعية، ينبغي أن ينصرف إلى ما هو أوسع من "علوم الشريعة" فكل العلوم الضرورية أو النافعة للفرد أو المجتمع هي علوم إسلامية وعلوم شرعية، ما دام يتم تعليمها وتوظيفها لصالح المجتمع والأمة، وتقع ضرورتها ما بين فرض العين على فئة من أبناء الأمة، وفرض كفاية على غيرهم، وتشمل ما هو معروف اليوم بالعلوم الطبيعية، والعلوم التطبيقية، والعلوم الإنسانية، والعلوم الاجتماعية وغيرها من التصنيفات فضلاً على علوم الشريعة.

ولا تمنعني هذه المقدمة من إبداء بعض الملاحظات، التي تجمعت لديّ من معرفتي بكثير من الزملاء من تخصصات علوم الشريعة، لا سيما أن لي بعض الخبرة في التعليم في كلية الشريعة في جامعتين مختلفتين.

– الملاحظة الأولى: إن مناهج تدريس هذه العلوم، ولا سيما في التعليم الجامعي، هي في الغالب مواد في تاريخ العلم أكثر منها في العلم نفسه، بموضوعاتها التراثية ومراجعها التراثية. فالذي يدرس علم التفسير مثلاً قلما يصبح عالماً مفسراً، والذي يدرس علم الفقه قلما يصبح عالماً فقيهاً. وفي النظر إلى العدد الكبير جداً من خريجي الشهادة العليا في التعليم الجامعي في تخصصات علوم الشريعة، يمكننا أن نتساءل كم من هؤلاء الخريجين يعد محدثاً أو مفسراً أو فقيهاً، وهل كانت هذه الصفة حين وجودها نتيجة للتعليم الجامعي في هذه التخصصات، أم لجهود أخرى لا

علاقة لها بذلك التعليم؟ وخير ما نجده نتيجة لذلك التعليم هو من يكون مدرساً للحديث أو التفسير أو الفقه، فيؤدي تعليم هذه العلوم إلى استمرار دورة التعليم.

– الملاحظة الثانية : تختص بالكتب التي تعتمد في تدريس علوم الشريعة، تفضل معظم المؤسسات الجامعية في العالم الإسلامي الكتب التراثية المعتمدة في المذاهب. ولا شك في ضرورة امتلاك طالب العلم الشرعي القدرة على القراءة في كتب التراث وفهمها، لكن الجمود عليها وعلى ما فيها من أمثلة ربما لا يكون في مصلحة هذه العلوم. فالحاجة قائمة إلى كتب حديثة تستخدم أمثلة من الواقع القائم، وتعالج المشكلات والنوازل القائمة.

الملاحظة الثالثة: تتعامل نظم التعليم الجامعي مع أساتذة الجامعات الذين يعدون علماء الأمة، وفق معايير دولية في الترقيات العلمية، تصرف اهتمام الأستاذ الجامعي إلى تلبية متطلبات هذه المعايير، ببحوث قصيرة تهتم بالشكليات، وربما لا تخدم حركة النمو والتطور في التأليف وتطوير المعرفة والإضافة إلى العلم، الذي تشتد الحاجة إليه.

– الملاحظة الرابعة : تَعرف التخصصات العلمية في داخل علوم الشريعة –أحياناً– نوعاً من التعصب للتخصص وتضييق الأفق العلمي والعملي الذي تتصف به علوم الشريعة، بصورة لا تمكن عالم الشريعة من تسنّم مكانته في الواقع حتى يُنظر إليه بصفته مرجعاً يأتيه الناس بأسئلتهم ومشكلاتهم. فتجد المتخصص في الحديث غير معني بمسائل الفقه، والمتخصص في التفسير غير معني بمسائل العقيدة، وهكذا، وإن بعض الجامعات أصبح فيها كليات متخصصة بالفقه المالكي، والفقه الحنفي، والفقه الشافعي ... ويكون التخصص في الدرجة الجامعة الأولى في مذهب فقهي واحد.

– الملاحظة الخامسة : وهي أهمها أن علوم الشريعة يجري تعلّمها وتعليمها من باب التدين والعلم بالدين، وهذا خير لا شك في أهميته وضرورة التشجيع عليه، لكنَّ هذا الخير يعود على صاحبه، بينما تقتضي الحاجة أن يكون لذلك التعلم والتعليم حضور في ربط العلم بالحياة وعلومها وقضاياها ومشكلاتها. فميدان فقه المعاملات على سبيل المثال هو الذي تطور الآن وأصبح علوماً متخصصة في الاقتصاد والاجتماع والنفس والسياسة والإعلام (من العلوم الاجتماعية)، وفي الزراعة والصناعة والتجارة (من العلوم الطبيعية والتطبيقية). فحين يفتي عالم الشريعة في مسألة من المسائل الخاصة بهذه العلوم، فإن حاجته تتجاوز ما كان يعرف فقه المعاملات في أطرها التراثية القديمة، وتصبح حاجته الاطلاع على مسألة الفتوى، التي تعد من فقه الواقع المعاصر. وقد تتطلب القضية وجود المختص بواقع المسألة مع عالم الشريعة، ليجتمع فقه النص وفقه الواقع؛ ولتتوفر إمكانية أفضل لتنزيل النص على الواقع، وهذه

القضية هي التي أدت إلى مبادرات متنوعة من قبيل مشروع إسلامية المعرفة وتطوير ممارسات منهجية التكامل المعرفي. وأكتفي بهذه الملاحظات التي نجد أمثلة موازية لها في التخصصات الدراسية الأخرى.

✦ خامساً: معلوم أستاذي أنكم من الجيل الأول لمشروع المعهد العالمي للفكر الإسلامي، أو بالأحرى إنكم من المؤسسين للمدرسة الفكرية "إسلامية المعرفة". ما سرّ هذا الاهتمام بالتكامل المعرفي في مقابل إسلامية المعرفة؟ هل يمكن القول: إنّ اهتمامكم بالتكامل المعرفي يأتي بديلاً عن إسلامية المعرفة؟ وما أوجه العلاقة بين المفهومين؟

تناولت بعض جوانب هذا السؤال في إجابتي عن السؤال الثاني، لكنني أضيف تأكيداً مهماً، هو أنَّ مفهوم التكامل المعرفي لم يأت تراجعاً عن مفهوم إسلامية المعرفة أو بديلاً عنه. صحيح أن مصطلح إسلامية المعرفة عاد ليصبح مشكلة لدى بعض الدوائر السياسية والأمنية، مع تصاعد مظاهر الخوف من الإسلام "الإسلاموفوبيا"، وأدى إلى التخفف من استعمال أي مصطلح يشير إلى الإسلام. وأدّى هذا التحفظ –إضافة إلى أسباب أخرى– إلى تقديم مصطلحات بديلة عن مصطلح "الإسلامية". وهذا يذكرنا بجهود "التنافس" التي قام بها كثيرون في تقديم مصطلحات مختلفة بديلاً عن لفظ "الأسلمة" أو "الإسلامية" الذي بدأ يظهر في السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين. فقد وجدنا في الميادين الفكرية والدعوية والتعليمية من لا يمانع من مشروع الإسلامية مع أفضلية استخدام مصطلح آخر، وتبارى القوم في اكتشاف مصطلحات متعددة، ميَّزْتُ منها في بعض ما كتبت مصطلحات: البديل الحضاري، ومشروع النهضة، والتأصيل، والتوجيه، والتوطين، والتبيئة، والوصل، والتقريب، والتداخل، والتكامل... إلخ.

لكنّ مصطلح "التكامل المعرفي" ليس محض مصطلح بديل عن إسلامية المعرفة تخففاً مما يحمله عنوان "الإسلامية"، وإنما هو بيان عملي لممارسة العمل العلمي في مشروع إسلامية المعرفة من يومها الأول. ذلك أنّ الممارسة العملية للمراد بأي من تلك المصطلحات يحتاج إلى بيان كيفية هذه الممارسة، وهي ليس شيئاً غير التكامل المعرفي في الرؤية الإسلامية. مع العلم بأنَّ التكامل المعرفي مصطلح على كثير من الأعمال الفكرية والعلمية في ميادين الاقتصاد، والسياسة، والهندسة، والإدارة، واللغة والأدب وغيرها. والمقصود بالتكامل المعرفي في الرؤية الإسلامية يتصل بما عُرف في التراث الإسلامي بالجمع بين الآيات المسطورة والآيات المنظورة، والجمع بين القراءتين المشار إليها في آيات سورة العلق. وتكامل صحيح المنقول وصريح المعقول، والاتصال بين الحكمة والشريعة... ولا

تقتصر استعمالات هذا المصطلح على الدائرة الإسلامية، فالدوائر الدينية الأخرى تستخدم المصطلح، والدوائر العلمانية تستعمله كذلك.

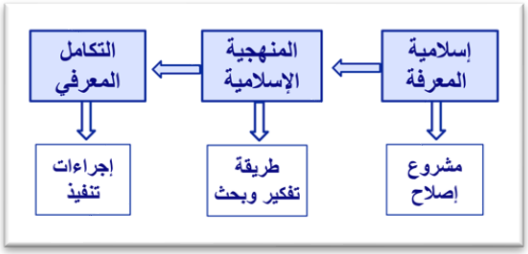

والخلاصة أن إسلامية المعرفية مشروع للنهوض الحضاري للأمة (يقوم على التجديد والإصلاح الفكري) يحتاج إلى ممارسة المنهجية الإسلامية في التفكير والبحث (وهذا هو عمل العقل المسلم)، وتتضمن هذه الممارسة إجراءات التكامل بين المرجعية الإسلامية (بنصوصها ومقاصدها) والمعرفة البشرية المعاصرة (بمفاهيمها ونظرياتها وتطبيقاتها).

✦ سادساً: ارتباطاً بالسؤال السابق. ما الذي تبقّى اليوم من مشروع إسلامية المعرفة؟ وما هو تقييمكم أستاذي للتشكلات التاريخية والفكرية التي أطّرت المفهوم؟ وما مدى نجاح أو فشل المشروع في تحقيق الأهداف التي رسمت له؟

مشروع إسلامية المعرفة مشروع في الإصلاح والتجديد الفكري في واقع الأمة المسلمة، يستهدف النهوض والبناء الحضاري، والخروج من حالة التبعية والتخلف والضعف. والاهتمام بالجانب الفكري في جهود الإصلاح والتجديد له ما يسوّغه؛ لأنَّه أساس الإصلاح في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، فالمشكلات السياسة في واقع الأمة مشكلات حقيقةٌ ظاهرةٌ، لكنَّ صلبها هو الخلل في الفكر السياسي، وكذلك الأمر في المجالات الاقتصادية والتربوية والاجتماعية وغيرها. وهو مشروع أصيل في تاريخ الأمة المسلمة، وليس طارئاً معاصراً، ودخول العلوم الوافدة إلى المجتمع الإسلامي ليس أمراً حديثاً، وإنما تواصل في حقب التاريخ الإسلامي، فعمليات التجديد الفكري كانت قائمة في حياة الأمة عير تاريخها أو هكذا كان يجب أن يكون. وحديث التجديد في دين الأمة "إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا"، كان حاضراً على الدوام في حفز الأمة على التجديد. ولذلك لا نتوقع أن نحكم على النجاح أو الفشل ضمن إطار زمني محدد. والمسألة تتصل بما ينبغي أن يكون، بصرف النظر عن نتيجة الجهود التي بذلت. وينصرف التقويم إلى مدى ملاءمة حجم هذه الجهود والطرق والأساليب والإجراءات التي تمت بها.

وقد جاء مشروع إسلامية المعرفة في سياقات زمانية وأخرى مكانية، فكانت نشأته نتيجة متوقعه لجهود تواصلت، وخبرات تراكمت، وفرص توافرت، أشرت إليها في كتابي "التجديد في الفكر الإسلامي المعاصر: تجربة مشروع إسلامية المعرفة" الذي صدر حديثاً (في أواخر مارس 2025م). ومع أن المشروع كانت نتيجة مداولات

مجموعة من المفكرين والعلماء، الذين عرفوا في ميدان العمل الإسلامي في المجالات الثقافية والتربوية من أنحاء العالم الإسلامي، فإنه لقي ترحيباً من مجموعة أكبر. وكان للسياق المكاني أهميته في تطوير فكرة المشروع وأهدافه وألوياته، ذلك أن رؤية رواد المشروع كانت قد تبلورت في الساحة الأمريكية، بما اكتسبوه من خبرة مباشرة بالعلوم والمعارف الغربية في أعلى مستوياتها، وساعدتهم مرجعيتهم الإسلامية في تمييز خطورة استيراد هذه العلوم في المجتمعات الإسلامية عندما تكون هذه العلوم مصحوبة بمرجعياتها المادية، وإحالاتها الفلسفية، وتحيزاتها العنصرية.

ومن المؤكد أن المشروع حقق إنجازات مقدّرة في عدد من المجالات، تتفاوت من مجال علمي إلى آخر، ومن بلد من بلدان المسلمين إلى بلد آخر، وضمن العطاء الفكري لشخصية أو أخرى، لكن العقبة الأساسية التي كانت –وستبقى– أمام المشروع هي الحالة الفكرية العامة للأمة، التي تلبست بالمشكلات والضغوط السياسية المحلية والإقليمية والدولية. وقد كتبت في الكتاب المشار إليه: "التجديد في الفكر الإسلامي المعاصر: تجربة مشروع إسلامية المعرفة" عن بعض الإنجازات التي حققها المشروع، وبعض مجالات التعثر التي لا تزال قائمة.

إنَّ أهم ما يحتاج إليه المشروع هو الانتقال من الجهود المتكررة في الحديث **عن** المشروع إلى ممارسة العمل **فيه**. إن معظم ما كتب في التكامل المعرفي –بوصفه ممارسة للمنهجية الإسلامية لتحقيق أهداف مشروع إسلامية المعرفة– ينصرف إلى الحديث عن ضرورة التكامل، وأهميته، وأنواعه، وتمثّلاته في علوم التراث، والكشف عما يتصل به من نصوص. وقد وجدنا ذلك فيما صدر من الكتب، والأطروحات الجامعية، وبحوث الدوريات، والمؤتمرات المتخصصة، والمقالات الصحفية، والمواقع الإلكترونية، وغيرها من أوعية النشر.

وربما تكون العقبة في الانتقال من الحديث عن المشروع إلى العمل فيه، هو أن هذه عملية الانتقال هذه تحتاج إلى إبداع في عمل جديد، فالأمثلة القليلة، التي يمكن أن تُعدّ مقاربةً مناسبة في التكامل المعرفي لا تتضح فيها عناصر التكامل وإجراءاته. ولم يصدر حتى الآن ما نزال ندعو إليه إصداره بعنوان: "دليل ممارسة بحوث التكامل المعرفي"، الذي يتضمن أمثلة متنوعة من هذه البحوث، مع بيان واضح لعناصر التكامل، وإجراءاته. وإذا تجاوزنا هذه العقبة وتيسر ما يلزم من توجيه ودعم، للاستفادة من هذا الدليل، وإذا وشرع الباحثون في الاستفادة من الفرص المتاحة في هذا المجال، فإنّنا سنكون –بإذن الله– أمام نقلة مهمة في تاريخ التجديد الفكري الإسلامي، وسنكتشف أنَّ ممارسة البحث في منهجية التكامل المعرفي ليست عملية ميكانيكية ذات مسار محدد تماماً، وإنما هي عملية اجتهادية تتنوع فيها الطرق والنتائج، وتتأثّر بعوامل متعددة منها: متطلبات الموضوع البحثي، وطبيعة المشكلة البحثية، وخبرة الباحث، وقدراته الإبداعية.

✦ سابعاً: إذا انتقلنا من مجال الفكر والتكامل المعرفي إلى مجال التعليم والبحث العلمي؛ ما نلحظه أستاذنا أن الأنظمة التعليمية في مختلف البلدان العربية تعاني من اختلالات بنيوية على مستوى الرؤية كما على مستوى المناهج والوسائل. كيف تشخصون أهم معضلات المنظومة التعليمية العربية، خاصة فيما يتعلق بالتعليم العالي؟ وما هي أنجع السبل والحلول لتجاوزها؟

الاختلالات البنيوية في التعليم العام والتعليم الجامعي أصبحت حديث المختصين والمهتمين في جميع أنحاء العالَم؛ ذلك أنَّ قطاع التعليم كان بطبيعته، ولا يزال إلى حدٍّ ما، يتَّصف بالمحافظة وبطء التغيُّر، فأصبح عاجزاً عن مواكبة التطور في أنماط الحياة المتغيرة بتأثير التقدم السريع في طبيعة الاقتصاد والتكنولوجيا ونظم الاتصال، وأصبحت المفاهيم الجديدة التي تفرضها هذه التطورات على التعليم مثل اقتصاد المعرفة، والذكاء الاصطناعي، والتحولات الرقمية، قصيرة العمر، فما أن يتم تطوير المفهوم وإدماجه في نظم التعليم حتى تطرأ الحاجة إلى تجاوزه إلى غيره... وبعد أن كان التعليم قاطرة النمو والتطور والتقدم، أصبح التعليم سلعة تتناقص قيمتها يوماً بعد يوم. هذا على المستوى العالمي العام، لكنَّ المسألة في العالم العربي والإسلامي تتجلى بصورة أعمق، أولاً لأنَّ النظم التعليمية في العالم العربي والإسلامي هي صورة مشوهة عن النظم التعليمية الغربية، فهي نظم مستوردة غير مناسبة للمجتمعات التي تستوردها بفلسفاتها وأزماتها، وغير قادرة على تحقيق الإيجابيات، التي تحققها هذه النظم في البلدان الغربية. وقد أوضحت ذلك في كتابي "الفكر التربوي الإسلامي المعاصر" الذي صدر عام 2020، بالإشارة إلى الأزمات المركبة التي تعاني منها نظم التعليم في البلاد العربية والإسلامية، وهي نظم غير منتمية إلى مجتمعاتها، ومنشغلة دوماً بملاحقة فلسفات تربوية مستوردة.

يكفي أن نشير إلى الاتجاهات سريعة الانتشار، التي تكرس عولمة التعليم Globalization، وتدويل التعليم Internationalization، والتعليم من أجل مواطن عالمي، والتعليم من أجل السلام، وتعليم ما بعد الحداثة، والتعليم في عهد الحداثة الرقمية، وخطورة ما يرافق استيراد هذه المفاهيم وما يقوم عليها من نظم وما تستند إليه من فلسفات. فضلاً عن استعمال اللغات الأجنبية في التعليم، وأثر ذلك على الهوية والانتماء الإسلامي.

ويبدأ التفكير في الحلول الممكنة من الشعور بخطورة الواقع التربوي التابع للمرجعية الغربية، وممارسة ما يلزم من التفكير التحليلي النقدي للمعرفة المستوردة، وتكييف ما يلزم منها بالتقريب والتبيئة والتوطين، وإعادة الصياغة، لتنسجم مع حاجات مجتمعاتنا وأولوياتها وقضاياها واستعادة هويتها الإسلامية، وتطوير المناهج

والممارسات المحلية التي تلبي هذه الحاجات، وتمثل نماذج من النجاح، يمكن أن ينظر إليها العالم بالتقدير، وتكون إسهاماً حقيقياً في ترشيد المعرفة والحضارة الإنسانية.

ومن المناسب أن نشير هنا إلى أن مشروع إسلامية المعرفة، إنما استهدف من يومه الأول النظم التربوية الجامعية في العالم الإسلامي، انطلاقاً من النظر التحليلي النقدي للمعرفة المعاصرة التي تقدم في جامعات العالم الإسلامي، واقترح إنشاء جامعات تقوم على الجمع بين امتلاك المرجعية الإسلامية التي تقدمها علوم الشريعة، وإعمال هذه المرجعية في المعرفة المتخصصة في العلوم الأخرى، ولا سيما العلوم الإنسانية والاجتماعية. ولم يخطر ببال رواد المشروع إهمال المعرفة الجامعية المعاصرة والاكتفاء بعلوم الشريعة. وإنما سعوا إلى أن يكتسب الأستاذ الجامعي المسلم القدر المطلوب من المعرفة بعلوم الشريعة ما يمكّنه من تعزيز الهوية الفكرية الإسلامية، والنظر التحليلي النقدي في العلوم الأخرى واكتشاف ما قد يصاحبها من إحالات فلسفية، وتحيّزات فكرية، وتطبيقات عملية، مما يتناقض مع هوية المجتمع المسلم وحاجاته، ليعيد صياغة المعرفة بالصورة التي تحمي تلك الهوية، وتلبي تلك الحاجات، حاجاته، وتخدم أهداف الأمة في النهوض الحضاري، والإسهام في نمو المعرفة البشرية المعاصرة في ميادينها المختلفة، والحضور الفاعل في ساحة العالم المعاصر. والله المستعان.

الموقع الرسمي للأستاذ
الدكتور محمد الناصري

mohammedennassiri.ma | mohammedennassiri@gmail.com

للتواصل